المجلس يتبنى استراتيجية الاتحاد الأوروبي حول سوريا

1. يذكر الاتحاد الأوروبي بمخرجات مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 23 أيار و17 تشرين الثاني من العام 2016 بالاضافة إلى مخرجات المجلس الأوروبي بتاريخ 15 كانون الأول 2016، وعلى ذلك فإن المجلس منزعج جدا إزاء استمرار الحالة المأساوية في سوريا والقضايا الانسانية والأمنية والسياسية المستمرة والتي نشأت بسبب الصراع. هناك الآن 13.5 مليون سوري بحاجة إلى المساعدات الانسانية داخل سوريا منهم 6.3 مليون نازح داخليا و1.5 مليون يعيشون تحت ظروف الحصار و5 ملايين لاجئ سوري آخرين تم استضافتهم من قبل البلدان المجاورة والمنطقة.

2. يتحمل النظام السوري المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان السوريين. ولذلك، يدعو المجلس النظام السوري وحلفائه، لا سيما روسيا كرئيس مشارك للمجموعة الدولية لدعم سوريا، إلى بذل كل الجهود لضمان وقف كامل للأعمال القتالية ورفع الحصار وتأمين الوصول الآمن للمساعدات الانسانية بشكل منتظم ومن غير اي عراقيل إلى كافة أرجاء سوريا. المجلس يدين بشدة استمرار الانتهاكات المنتظمة وواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكاتها للقانون الإنساني الدولي من قبل جميع الأطراف، وبالأخص من قبل النظام السوري. هذا الوضع يجب أن ينتهي ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك. ويدين المجلس تجويع المدنيين من خلال حصار أماكن سكنية كوسيلة من وسائل الحرب فضلا عن التشريد القسري للسكان، وكلاهما قد يصل إلى حد جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. الاتحاد الأوروبي سيواصل النظر في اتخاذ مزيد من التدابير التقييدية ضد سوريا طالما استمر القمع. ويذكر الاتحاد الأوروبي أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في سوريا في ظل النظام الحالي.

3. ويذكر المجلس بأن الصراع في سوريا يؤثر بشكل مباشر على الاتحاد الأوروبي ويوافق على ضرورة قيام الاتحاد الأوروبي بتطوير إطار استراتيجي خاص لتحديد النهج المتبع مع سوريا باعتبارها جزءا من استراتيجية الاتحاد الأوروبي الاقليمية، والتي اعتمدت في آذار 2015، لسوريا والعراق وبالاضافة إلى تهديد داعش. وبما يتفق مع ذلك، فإن المجلس يرحب بالرسالة المشتركة بين الممثل الأعلى والمفوضية الأوروبية وتؤيد الأهداف المبينة أدناه والذين معا يشكلون استراتيجية الاتحاد الأوروبي حول سوريا. وبذلك، تركز الأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في سوريا في ستة مجالات رئيسية:

i. **إنهاء الحرب من خلال انتقال سياسي حقيقي، تماشيا مع قرار مجلس الأمن 2254، والذي فاوضه أطراف الصراع تحت رعاية المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا وبدعم من الجهات الدولية الرئيسية والجهات الفاعلة الإقليمية.**

الاتحاد الأوروبي يعتقد بشكل راسخ أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع، وهو ملتزم بالوحدة والسيادة والسلامة الاقليمية واستقلال الدولة السورية. الحل السياسي هو الحل الأوحد والموثوق به، حسب ما تم تحديده في قراري مجلس الأمن 2254 و 2012، وما سيضمن استقرار سوريا وتمكين الهزيمة الحاسمة لداعش وغيرها من المجموعات الإرهابية في سوريا والتي تم تحديدها من قبل الأمم المتحدة . وسيضمن بيان جنيف استقرار سوريا وتمكين الهزيمة الحاسمة لداعش وغيرها من المجموعات الإرهابية

الذين حددتهم الأمم المتحدة في سوريا. الاتحاد الأوروبي يواصل دعم جهود الائتلاف العالمي لمواجهة داعش في سوريا والعراق.

الاتحاد الأوروبي يدعم بشدة عمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة واستئناف المحادثات في جنيف. وتأكيدا على أهمية قيادة الأمم المتحدة لمحادثات جنيف فإن الاتحاد الأوروبي سيواصل تقديم الدعم السياسي لها من خلال مبادرة الممثل الأعلى الاقليمية والتي تشجع الحوار السياسي مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة من أجل تحديد أرضية مشتركة تحت إطارالتفويض الذي منحه المجلس الأوروبي في كانون الأول. ويوافق المجلس على زيادة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي من أجل ضمان مشاركة فاعلة وكاملة للمرأة في العملية السياسية بالاضافة إلى التشاور والحوار بشكل مستمر مع المجتمع المدني في هذا الإطار.

وسيعتمد التقدم في جنيف على الجهود الرامية إلى الحد من العنف وبناء الثقة على أرض الواقع. وفي هذا السياق، فإن المجلس يدرك المساهمة المقدمة من أجل اعادة الوقف التام للأعمال القتالية، وتلاحظ إنشاء الثلاثية في اجتماعات أستانا لمراقبة وضمان وقف إطلاق نار كامل وامتثال تام له. ويعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء ذلك واستمرار العنف من جانب الإرهابيين، ومن الأعمال العسكرية ضد أهداف مدنية وغير إرهابية، بما فيه ما يتم من قبل النظام السوري وحلفائه. ويحث المجلس جميع الاطراف على احترام وقف اطلاق النار ويدعو روسيا وتركيا وايران الى الارتقاء بالتزاماتهم باعتبارهم الضامنين وذلك لضمان تنفيذ وقف اطلاق النار بالكامل. وينبغي أن تحرز اجتماعات أخرى في هذا السياق تقدما في هذا الصدد وتأمين وصول المساعدات الانسانية كاملة دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد، ورفع الحصار، وإطلاق سراح جميع المحتجزين بصورة تعسفية وخاصة النساء والأطفال، تماشيا مع قرار مجلس الأمن رقم 2268

ii. تعزيز انتقال هادف وشامل في سوريا، بالتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 و بيان جنيف من خلال دعم تعزيز المعارضة السياسية.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم المعارضة السورية، ولا سيما الهيئة العليا للمفاوضات والتي تمثل وفد المعارضة في المحادثات التى تجرى بوساطة الامم المتحدة فى جنيف. وسيدعم الاتحاد الأوروبي الهيئة العليا للمفاوضات في تطوير رؤيته للانتقال بالاضافة إلى دعم الجهود التي بذلتها لتعزيز المنبر التفاوضي للمعارضة السورية.

ويشجع المجلس الأطراف السورية على المشاركة البناءة ودون شروط مسبقة على جدول الأعمال الذي وضعه المبعوث الخاص للأمم المتحدة ويرحب المجلس بالنهج الإيجابي الذي اعتمدته الهيئة العليا للمفاوضات ، سواء في الاتفاق على تفويض أكثر شمولية أو في وضع مقترحات معتدلة وعملية. ورحب المجلس بدمج الهيئة العليا للمفاوضات للجنة الاستشارية لشؤون المرأة وتعزيز مشاركتهم الكاملة والفعالة بصورة تدريجية. ويحث المجلس النظام السوري على أن يقدم خططا للانتقال السياسي الحقيقي والشامل. يجب أن تكون العملية السياسية شاملة تماما لضمان مشاركة جميع شرائح المجتمع السوري في تشكيل مستقبل سوريا والوحدة والمصالحة.

iii. إنقاذ الأرواح من خلال معالجة الاحتياجات الإنسانية للسوريين الأكثر ضعفا في جميع أنحاء البلاد في الوقت المناسب و بطريقة فعالة، وكفؤة ومبدئية.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه المستمر والحاد إزاء القيود المتعمدة والمستمرة التي توضع في طريق توفير المساعدات الانسانية وتكرر دعوتها إلى توفير وصول كامل وآمن ومستمر ودون أي عوائق للمساعدات الانسانية في كل أنحاء البلد للأمم المتحدة والمؤسسات الانسانية الأخرى. إن وصول المساعدات الإنسانية ليس تدبيرا لبناء الثقة بل هو واجب. وإن الاتحاد الأوروبي، باعتباره أكبر ممول للجهود الإنسانية داخل سوريا، سيواصل الدبلوماسية الإنسانية المكثفة ويسعى إلى إيجاد سبل لتحسين وحماية الوصول فضلا عن تعزيز المبادئ الإنسانية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل على تحقيق التشغيل الكامل للإعفاءات والتراخيص الإنسانية في إجراءاته التقييدية ضد سوريا. كما سيستمر الاتحاد الأوروبي بدعم المساعدة المقدمة لضحايا الألغام والتوعية بمخاطر الألغام.

iv. تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير عن طريق تعزيز منظمات المجتمع المدني السورية

سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الكبير لمنظمات المجتمع المدني السورية، بما في ذلك دعم غرفة المجتمع المدني والمجلس الاستشاري النسائي. سيتعين على المجتمع المدني أن يلعب دورا بارزا في سوريا بعد انتهاء الصراع، والمساعدة في عملية المصالحة. ووافق المجلس على زيادة جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز حرية التعبير، بما في ذلك دعم وسائل الإعلام الحر والمستقل.

v. تعزيز المساءلة عن جرائم الحرب بغية تسيير عملية المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل على ضمان المساءلة عن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات والانتهاكات للقانون الانساني الدولي بما في ذلك الاستخدام المؤكد للأسلحة الكيميائية.

ويدين الاتحاد الأوروبي بأقوى العبارات الانتهاكات الممنهجة التي ارتكبت في سوريا، كما تم توثيقها من قبل لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أنشأتها الأمم المتحدة ، بما في ذلك المسح المفصل عن الجرائم التي ارتكبت في العام الماضي في حلب. المجلس يدعم توصيات لجنة التحقيق. ويوافق المجلس على مواصلة جمع المعلومات في ضوء الإجراءات القانونية المقبلة، بما في ذلك في المحكمة الجنائية الدولية، ضد جميع المسؤولين عن اختراقات للقانون الدولي. وفي هذا السياق، يعرب المجلس عن تقديره ودعمه للآلية الدولية والمحايدة والمستقلة التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الغرض وتشدد على أهمية توفير موارد كافية لها لمواصلة عملها الحيوي والمهم.
الاتحاد الأوروبي يدعم جميع الجهود للمصالحة الوطنية وسيستمر في المطالبة بالعدالة الانتقالية. كما ويدين المجلس استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري وداعش كما أكدت تقارير مؤسسة الأمم المتحدة لحظر الأسلحة الكيميائية - آلية التحقيق المشتركة

ويذكر بقرارها في آذارباعتماد تدابير تقييدية إضافية بحق الأفراد المسؤولين. ويؤيد المجلس جميع الجهود المبذولة لتحديد هوية الأشخاص المختفين.

vi. دعم صمود السكان السوريين والمجتمع السوري

سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم صمود السوريين من خلال توفير التعليم، وخلق فرص العمل، ودعم هيئات الحكم المحلي المدني في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، بما في ذلك العمل مع الحكومة السورية المؤقتة، والعمل على تجنب انهيار إدارة الدولة. وسيسعى الاتحاد الأوروبي إلى زيادة المساعدة، والجمع بين المساعدة عبر الحدود والدعم من داخل سوريا، وسوف تهدف إلى تقديم المساعدات كجزء من جهد أكبر لتلبية احتياجات السكان في جميع أنحاء سوريا لمنع التطرف العنيف والطائفية وبناء القدرة المحلية على الصمود. الاتحاد الأوروبي لن يشارك في الانتعاش المبكر / جهود الاستقرار التي يمكن أن تدعم الهندسة الاجتماعية والديموغرافية.

4. الاتحاد الأوروبي يعيد التأكيد أنه سيكون مستعدا للمساعدة في إعادة إعمار سوريا فقط عندما يكون هناك انتقال سياسي جاري وحازم وشامل وحقيقي وشمولي ويكون قد تفاوض عليه الأطراف السورية في الصراع على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012. وفي حال حدوث ذلك، سينظر المجلس في إمكانية تقديم مساعدات ما بعد انتهاء الصراع كما تم التفصيل في البيان المشترك. وفي هذا السياق، يمكن للاتحاد الأوروبي مراجعة التدابير التقييدية الحالية، والانخراط في استئناف التعاون مع السلطات الانتقالية وتوفير الأموال لدعم الانتعاش واعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب، بما في ذلك التراث الثقافي، واستخدام الأدوات المناسبة في إطار سياسة الجوار الأوروبي وغيرها من البرامج لمعالجة التحديات الانتقالية وتحقيق استقرار المجتمعات المحلية من خلال التنمية الاقتصادية. الاتحاد الأوروبي يدعم بنشاط الأمم المتحدة في تنسيق تخطيط الاستقرار المدني بعد الاتفاق، وسيعمل مع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمانحين الآخرين. وينبغي أيضا أن يتحمل أولئك الذين يؤججون الصراع المسؤولية الخاصة بتكاليف إعادة الإعمار.

5. الاتحاد الأوروبي على وعي تام بآثار الصراع السوري على الدول المجاورة، ويؤكد التزامه بتقديم الدعم للأردن ولبنان وتركيا، فضلا عن العراق ومصر، الذين أبدوا التزامهم وصمودهم في استضافة الملايين من اللاجئين السوريين على مدى السنوات القليلة الماضية. ويثني المجلس على هذه الجهود ويوافق على الحاجة للحفاظ على هذا الدعم من خلال تنفيذ اتفاقات الاتحاد الأوروبي والأردن والاتحاد الأوروبي ولبنان وبيان الاتحاد الأوروبي وتركيا كمساهمات في سبيل التوصل إلى التزامات مؤتمر لندن الخاصة بهذه البلدان.

6. ويتطلع المجلس إلى استضافة مؤتمر بروكسل حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" في 4 و5 نيسان 2017، والذي يأتي متابعة لمؤتمر لندن في شباط 2016، ومؤتمر الكويت للتعهدات 2013-2015، ومؤتمري برلين وهلسنكي لعامي 2014 و 2017. وسيعزز المؤتمر الدعم الدولي للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وحشد التمويل لتلبي الاحتياجات المصاغة في النداءات المنسقة من الأمم المتحدة، فضلا عن دعم صمود الدول المستضيفة للاجئين. وينوه المجلس إلى أن استراتيجية الاتحاد الأوروبي هي بمثابة مبادئ السياسات لنهج الاتحاد الأوروبي في المؤتمر.